

توقع استجوابات أخرى

الغانم: استجواب المطير وهمايف للصالح أدرج على الجلسة المقبلة



محمد همايف



محمد المطير



أنس الصالح



مرزوق الغانم

سمير خضر ورياض عواد

أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عن تسلمه استجوابا من النائبين محمد المطير ومحمد همايف إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح وذلك قبيل انتهاء دوام الامة، مشيراً إلى انه اتخذ الاجراءات اللائحة بإبلاغ الوزير المعني وأضاف الغانم في تصريح إلى الصحافيين أنه سيتم إدراج الاستجواب في أول جلسة مقبلة ومن حق الوزير التأجيل إذا رغب لعدم انقضاء 14 يوماً على تقديم الاستجواب . وقال أتوقع تقديم استجوابات أخرى في الأسبوع المقبل كما ذكر بعض النواب ، مؤكداً انه عار عن الصحة ادعاء بعض الأطراف بحل وشيك للمجلس بسبب الاستجوابات فالأمور طيبة والحياة ماشية بإذن الله ، إلا أن علينا البحث عن طريقة مناسبة لنا ولكم لمناقشة الاستجوابات أثناء الصيام في شهر رمضان . وكان النائبان محمد المطير ومحمد همايف قد تقدموا إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس بطلب استجواب موجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بحصفته من ثلاثة محاور هي:

المحور الأول : هدم دولة المؤسسات

اصبح ازدياد الفساد وتشييه ظاهرة تغلغل في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها ونخر السوس في قواعدها حتى هبط بالكويت في مستنقع الفساد العالمي ، كل ذلك بسبب تقاعس الحكومة عن القيام بالواجبات المناطة بها و أداء المهام الموكلة إليها للحفاظ على مؤسسات الدولة وصونها من عبث العابثين ، واستغلال المتقنعين ، حتى غدت الكويت التي كانت سباقة في كل ميادين التطور أخذت زمام المبادرة والريادة في كل مسارات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، غدت كياناً ظاهراً دولة ذات مؤسسات وحقائقها كيان يشبه الدولة هش البنيان ضعيف الأركان إن لم نتداركه بالتشخيص الصحيح والعلاج الناجح فلن نقوى كويتنا على مواجهة التحديات والأخطار المحيطة بنا ، ولعل تقارير ديوان المحاسبة تدل دلالة واضحة على ما أسلفنا من بيان لما آلت إليه سياسات الحكومة الخاطئة في إدارة الدولة .

المحور الثاني : ظلم الكويتيين في التوظيف وعدم انصاف المتقدمين على وظيفة محام ، ب ، في الضوى والتشريع
نصت المادة (8) من الدستور تصون الدولة دعماآت المجتمع وتكفل الأمن والطمانينة وتكافؤ الفرص للمواطنين. وإن العدل اساس الملك به قامت السماوات والأرض والله عدل يحب العدل ويأمر به وجرم الظلم عن نفسه ونهى عنه، قال تعالى ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)) . وقال تعالى في الحديث القدسي ((يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا)) . ولقد بينت شرعيتنا أن من أهم أسباب هلاك الأمم عدم

المساواة بتطبيق القوانين والتفريق بين المواطنين على أساس المكائنة الاجتماعية أو المنزلة الاقتصادية أو الوجاهة الشخصية.

حيث قام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكيل بمكيايل في قبول المتقدمين على شغل وظيفة محام «ب» في ادارة الفتوى والتشريع ولم يستند في قبولهم على التقدير او درجة الامتحان او مصدر الشهادة ، و كذلك قيامة باستثناءات غير قانونية في مجلس الخدمة المدنية ، وظلم كثير من الكويتيين في التوظيف .

المحور الثالث: التجاوزات في المناقصات العامة وهدر اموال الدولة

نصت المادة (17) من الدستور أن للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن. كما نصت المادة (21) من الدستور أن الاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون.

ولكن قام الجهاز المركزي للمناقصات العامة باحتكار المناقصات العامة في الدولة على فئة معينة ، وتبيد أموال الدولة وترسية المناقصات لجهات لا تتطابق والشروط المنصوص عليها ولم يأخذ بالاعتبار التي تقارير ديوان المحاسبة بشأن المخالفات التي تم الإشارة إليها بشأن بعض المناقصات العامة .

الدمخي والعدساني: سنقدم استجوابنا لوزير الإعلام الأسبوع المقبل



عادل الدمخي

اجتمع النائبان د. عادل الدمخي ومحمد الدلال مع النائب رياض العدساني بمكتبه لبحث الاستجواب الموجه لوزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب والذي قرروا تقديمه الاسبوع المقبل في محاور تتضمن الحيازات الزراعية وزاره الاعلام وهيئة الرياضه خاصه فيما يتعلق في التفرغ الرياضي المشهور وذلك لتحقيق المصلحه العامه وذلك تصديا للفساد والتجاوزات والمخالفات الماليه والإدارية والقانونية وما ترتب عليه الاثر على المال العام وأكد النائب رياض العدساني ان الاستجواب يأتي للحفاظ على الأموال العامة وتطبيق قوانين الدولة بالإضافة الى الأخذ في الاعتبار المخالفات الصارخة الجديده والمستمره الوارده من قبل لجهات الرقابية والتي لم يتم تصحيحها ، موضحين ان تلك القضايا في عليه الاهميه ولا بد من تفعيل الأدوات الدستوريه ومحاسبه المقصرين.

وتقدم النواب محمد الدلال وعادل الدمخي ورياض العدساني بالشكر لكل النواب الذين أعلنوا مساندتهم الاستجواب

المطير يسأل عن إجراءات «الداخلية» لمواجهة ظاهرة التسكع

وجه النائب محمد المطير سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، عن إجراءات الوزارة للحد من ظاهرة تسكع بعض الشباب في ساحات المرافق العامة كالجمعية والمستوصف والبنوك ومحطة الوقود بمنطقة القادسية.

وقال المطير في سؤاله «انتشرت ظاهرة غريبة وسلبية على المجتمع الكويتي في منطقة القادسية وهي تسكع بعض الشباب في ساحات المرافق العامة للمنطقة كالجمعية والمستوصف والبنوك ومحطة الوقود ما يثير الذعر بين أهالي المنطقة وخاصة النساء ما يحد من خروجهن لقضاء الحاجات الضرورية خوفاً من التعرض للاذى».

وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

- 1- هل اتخذت الوزارة إجراءات عملية للحد من هذه الظاهرة؟
- 2- هل توجد خطة لدى الوزارة لمواجهة مثل هذه الظاهرة السلبية في حال تكرارها في مناطق أخرى؟

السويط يسأل عن إجراءات البلدية تجاه المتورطين في الاستيلاء على أملاك الدولة



ناصر السويط

وجه النائب ناصر السويط سؤالاً برلمانياً إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعله، اتخذتها البلدية تجاه مسؤوليها المتورطين في الاستيلاء على أرض ملك الدولة في منطقة الصليبية الزراعية. ونص السؤال على ما يلي:

بشأن إزالة موقع التشوينات في المنطقة الصليبية الزراعية حيث نمت إلى علمي استيلاء شركة تجارية يديرها وأفسد

أحدهما عربي وآخر إيراني على أرض مساحتها (250) ألف متر مربع من أراضي الدولة في منطقة الصليبية الزراعية ثم قاما بتسويرها إلى قسائم وتاجيرها لمواطنين منذ أكتوبر 2017، وأن بلدية الكويت من خلال بعض مسؤوليها أضفت الشرعية على هذا التصرف من خلال إصدار عقود إيجار للمستأجرين الأمر الذي يعد تجاوزاً على المال العام وتسبب بضرر بالغ على المواطنين المستأجرين لتلك القسائم.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1- ما دور بلدية الكويت إزاء تلك القضية؟ وهل يحق لأي شخص وضع حواجز وقطع الطرق ووضع كاميرات مراقبة وحراس أمن على أي أرض بالدولة بمساحة (250) ألف متر مربع ومراقبة مساحة محيط الأرض من دون موافقة بلدية الكويت؟
- 2- ما الجهات الحكومية التي نسقت معها البلدية حول قضية تراخيص المواقع المؤقتة للتشوينات المخالفة؟ وما آلية التعامل مع المخالفين؟ وما التدابير المتخذة لتفادي تكرار المخالفات والتقيد بالقوانين والنظم واللوائح فيما يخص التشوين وتسهيل الإجراءات والالتزام بالاشتراطات العامة؟
- 3- ما مدى رقابة البلدية بشأن تسلم المواقع المخصصة للتشوين بعد استعمالها من المخصص له، وكيفية تطبيق القانون والالتزام بالنظم واللوائح؟
- 4- ما الإجراءات التي اتخذتها البلدية تجاه مسؤوليها المتورطين في تلك القضية؟
- 5- هل أصدرت البلدية وإدارة أملاك الدولة تراخيص للشركة المذكورة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بنسخة من هذه التراخيص.
- 6- هل البلدية على علم بالضرر الواقع على المواطنين المستأجرين لتلك القسائم وتعرضهم لعملية نصب كبيرة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فما تقديركم للضرر المادي الذي وقع عليهم؟ وما آلية تعويضهم؟

الرويعي يسأل وزير التربية عن أعداد المعلمين والمعلمات وتخصصاتهم



د. عوده الرويعي

وجه النائب د. عوده الرويعي سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي عن أعداد المعلمين والمعلمات موزعين على المراحل التعليمية المختلفة ونص السؤال على ما يلي:

نظرا القرب نهاية العام الدراسي 2018/2019، واستعدادا لاستقبال العام الدراسي الجديد 2019/2020، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1- كشف بأعداد المعلمين والمعلمات موزعين على المراحل التعليمية المختلفة متضمنا التخصصات التي يدرسها كل معلم، وسنة التعاقد معه بالنسبة للوافدين والتخصص الحاصل عليه والجامعة المانحة له، وسنة الحصول على المؤهل الدراسي.
- 2- هل توجد حالات لاقتالة معلمين ومعلمات في السنة الدراسية 2018/2019؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بكشف مقارن لحالات الاستقالة في السنوات الخمس الأخيرة.
- 3- هل لدى وزارة التربية جدول مقارن موضح به رواتب وأجور وبدلات المعلمين والمعلمات في دول الخليج العربي على اختلاف التخصصات؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب ذلك؟
- 4- ما خطة الوزارة في تسكين التخصصات الدراسية للسنة الدراسية المقبلة 2020/2021؟

عاشور يسأل وزير النفط عن إغلاق مصنع الأسمدة في «الكيماويات البترولية»



صالح عاشور

وجه النائب صالح أحمد عاشور سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء نص على:

تم إغلاق مصنع الأسمدة في شركة الكيماويات البترولية بالرغم من إنه مصنع مربع ولديه القدرة على التصنيع اليومي ولديه القدرة كذلك على التصدير للخارج وبعد إغلاقه أصبحوا يستوردون من الخارج ما كان ينتجه هذا المصنع من أمونيا ويوريا وغيرها من المواد ، وعليه أتقدم بالأسئلة التالية :

- 1- ما أسباب إغلاق هذا المصنع؟
- 2- هل كانت هناك دراسات حول إغلاق المصنع وتم بموجبها إغلاقه؟ مع تزويدي بها إن وجدت.
- 3- ماذا لا يتم إعادة تشغيل المصنع حيث يستوعب ما لا يقل عن 400 وظيفة تقريباً؟ وما إمكانية إعادة تشغيله؟
- 4- كم عدد الكويتيين وغير الكويتيين الذين كانوا عاملين في المصنع قبل أن يتم إغلاقه وأين سيتم توزيع الموظفين الكويتيين بعد الإغلاق؟ وهل تم إنهاء خدمات الموظفين غير الكويتيين أم تم توزيعهم مثل الكويتيين؟

الطبيبائي يسأل وزير الشؤون عن رقابة الوزارة على الجمعيات في زيادة الأسعار



عمر الطبيبائي

وجه النائب عمر الطبيبائي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز، عن رقابة الأسعار. ونص السؤال على ما يلي:

انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبين الإخوة أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية خلال هذه الأيام تعاميم زيادة أسعار تحت مسمى (اصناف جديدة) وهل كانت الزيادات لحساب شركات بعينها؟

- 1- ما مدى صحة هذه التعاميم؟ إذا كانت هذه التعاميم صحيحة، ما العدد الحقيقي للاصناف التي زادت أسعارها تحت مسمى (اصناف جديدة)؟
- 2- ما دور المراقب المالي والإداري بالاتحاد بشأن هذه الزيادات؟
- 3- هل كانت الزيادات من خلال لجنة مشكلة للنظر في زيادة أسعار الاصناف؟
- 4- ما الجهات أو الأشخاص المسؤولون عن هذه الزيادات؟ وهل كانت الزيادات لحساب شركات بعينها؟
- 5- ما مدى رقابة وزارة الشؤون الاجتماعية على الاتحاد في موضوع زيادة الأسعار خاصة أنها تمثل أمناً قومياً وكيف تعاملت الوزارة مع هذه أمكا وجه الطبيبائي سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري، عن أسباب تأخير مشروع إنشاء المباني العامة بالقطعة رقم (4) في الوفرة، وفي القطعتين (2/3) غرب عبدالله المبارك، ونص السؤال على ما يلي:

لما كان القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية قد نظم دور المؤسسة العامة للرعاية السكنية في تجهيز الأراضي وبناء الوحدات السكنية وتوفير الخدمات والمرافق العامة بالتعاون مع الجهات المعنية وخدماتها للمواطنين حسب أحقيتهم، ولما كانت قضية الإسكان من القضايا المهمة التي تمس المواطن مباشرة كونها وسيلة أساسية لتأمين الأسرة الكويتية. وحيث إن قانون الرعاية السكنية ولائحة التعاقد المباشر ولائحة المناقصات للمؤسسة كانت من الوسائل المعتمدة لتقليص الدورة العملية في ترسية مناقصات الإسكان ضمانا لسرعة التنفيذ، إلا أنه لوحظ وجود مشروعات حيوية عدة قد تعترض في التنفيذ، ما يعيق السرعة المرجوة في تسليم الوحدات السكنية وتقديم الخدمات الأساسية لسكان المناطق المختلفة وفق البرامج الزمنية الموضوعه. ومن تلك المشاريع على سبيل المثال:

- عقد رقم (1302) بخصوص إنشاء وإنجاز وصيانة المباني العامة بالقطعة رقم (4) بمشروع الوفرة السكنية، حيث تم توقيع العقد مع إحدى شركات المقاولات المحلية بمبلغ قدره (23.740.372.282) ثلاثة وعشرون مليوناً وسبعمئة وأربعون ألفاً وثلاثمئة وأثنان وسبعون ديناراً ومائتان وثمانون ألفاً وثلثمائة ديناراً وعقد رقم (1323) بخصوص إنشاء وإنجاز